

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

تقرير المراجعة والمعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦



الصفحات

١	تقرير مدقق الحسابات المستقل حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة
٢	بيان المركز المالي الموجز الموحد
٣	بيان الدخل الموجز الموحد
٤	بيان الدخل الشامل الموجز الموحد
٥	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموجز الموحد
٦	بيان التدفقات النقدية الموجز الموحد
٧	إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة
٢٩	الملحق: مسرد الاختصارات

جرانت ثورنتون
للمحاسبة والمراجعة المحدودة
- أبوظبي -

مكتب رقم ١١٠١، الطابق ١١
برج الكمالة
شارع زايد الأول
الخالدية
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف +٩٧١ ٢ ٦٦٦ ٩٧٥٠
www.grantthornton.ae

تقرير حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع

مقدمة

لقد قمنا بمراجعة بيان المركز المالي المرحلي الموجز الموحد المرفق للبنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة "المجموعة") كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦، وبيان الدخل المرحلي الموجز الموحد ذي الصلة، والبيانات المرحلية الموجزة الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تفسيرية أخرى. إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ "التقارير المالية المرحلية". تنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة بناءً على أعمال المراجعة التي قمنا بها.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بتنفيذ مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات المراجعة رقم ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق حسابات المنشأة المستقل". تتضمن أعمال مراجعة المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة الاستفسار، بصورة رئيسية، من الأفراد المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، والقيام بإجراءات تحليلية، وكذلك إجراءات أخرى للمراجعة. إن نطاق المراجعة أقل بكثير من نطاق التدقيق الذي يتم تنفيذه طبقاً لمعايير التدقيق الدولية، وبالتالي لا يمكننا المراجعة من الحصول على تأكيدات عن جميع الأمور الهامة التي يمكن التوصل إليها من خلال التدقيق. وبالتالي، فإننا لا نبدى رأياً تدقيقياً.

الاستنتاج

بناءً على أعمال المراجعة التي قمنا بها، لم يستترع انتباهنا وجود أي أمر يجعلنا نعتقد أن المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ "التقارير المالية المرحلية" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

جرانت ثورنتون
د. أسامة رشدي البكري
سجل مدققي الحسابات رقم: ٩٣٥
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: ٣٠ أبريل ٢٠٢٦

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦	إيضاحات	
ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)		
١,٨١٠,١٩٩	٧٧٣,٧٠٦	٨	الأصول
١,٦٩٢	١,٥٩٦		مبالغ نقدية وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
١,٣٨٥,٠٥٠	١,٤٤١,٦٣٢	٩	أدوات مالية مشتقة
١٢,٩٢٧,٩٢٦	١٣,٦٣١,٥٨٢	١٠	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠		القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي
١,١٧٥,٦٧٧	٩٤٥,١٦٦		استثمار في شركات زميلة
٧٩٤,٦٤٧	٧٨٨,٧٦٣	١١	ذمم مدينة وأصول أخرى
٣,٦١٨,٥٠٨	٤,٢٨٢,٥٦٦	١٢	أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة
٦,٨٩٢	٦,٧٦٢		أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة
٧٦,٣٦٨	٧٦,٣٦٨		استثمارات عقارية
٥١,٠٨٠	٥٣,٤٠٨		مخزون عقاري
٩٤,٥٥٩	٩١,٧٢٠		أصول غير ملموسة
٢١,٩٤٥,٠٩٨	٢٢,٠٩٥,٧٦٩		الممتلكات والمعدات
			إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٦,٨٢١	٤,٨١٦		أدوات مالية مشتقة
١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٤٧,٥٢٤		ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك
١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٦,٣٨٤,٥١٢	١٣	حسابات العملاء وودائع أخرى
١,٠٤٥,٩٥٢	٧٨١,٧٢٠		ذمم دائنة والتزامات أخرى
١٨,٦١١,٢٢٨	١٨,٧١٨,٥٧٢		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣	١٤	رأس المال
٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥	١٥	أدوات الشق الأول
٣٣٥,٨٦٣	٣٤٤,٥٥١	١٦	احتياطيات أخرى
٦٣٤,٦١٢	٦٦٩,٧٢٨		أرباح محتجزة
٣,١٦٦,٩٨٣	٣,٢١٠,٧٨٧		حقوق الملكية العائدة للملاك البنك
١٦٦,٨٨٧	١٦٦,٤١٠		الحصص غير المسيطرة
٣,٣٣٣,٨٧٠	٣,٣٧٧,١٩٧		إجمالي حقوق الملكية
٢١,٩٤٥,٠٩٨	٢٢,٠٩٥,٧٦٩		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

على حد علمنا، ووفقاً لمبادئ إعداد التقارير المُطبقة عند إعداد التقارير المالية المحلية، فإن هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة تعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد والأداء المالي الموحد والتدفقات النقدية الموحدة للمجموعة.



Saif Al Shehhi (Apr 30, 2026 11:51:19 GMT+4)

سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة



Ali sultan rakkad (Apr 30, 2026 12:12:21 GMT+4)

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

بيان الدخل الموجز الموحد
 لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	إيضاحات
ألف درهم إماراتي (غير مدققة) ٢٢٥,٦٩٧	ألف درهم إماراتي (غير مدققة) ٢٣٧,٦٩١	
٣٣,٤٤١	١٤,٤٢٩	
٢٥٩,١٣٨	٢٥٢,١٢٠	١٧
		دخل الفوائد دخل من أصول تمويلية واستثمارية إسلامية
		إجمالي دخل الفوائد والدخل من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(١٢٩,٦٨٨)	(١٤٠,٦٣٣)	
(٣٢,٢٤٩)	(٧,١٦٦)	
(١٦١,٩٣٧)	(١٤٧,٧٩٩)	١٧
		مصروفات الفوائد توزيعات على مودعي الودائع الإسلامية
		إجمالي مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية
٩٧,٢٠١	١٠٤,٣٢١	
٥٠,٦٦٣	٤٣,٣٥٣	
(٤,٩٩٨)	(٥,٠٩٧)	
٤٥,٦٦٤	٣٨,٢٥٦	
٦٤,٧٨٧	٥,٥٥٩	١٨
٢٠٧,٦٥٣	١٤٨,١٣٦	
(٩٣,٧٧١)	(١٠٠,٦٢٩)	
(٦٨,١٧٥)	٤,٥٨٤	١٩
٤٥,٧٠٧	٥٢,٠٩١	
(٣,٩٩٩)	(٤,٩٦٩)	٢٠
٤١,٧٠٨	٤٧,١٢٢	
		صافي دخل الفوائد والدخل من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية دخل الرسوم والعمولات مصروفات الرسوم والعمولات صافي دخل الرسوم والعمولات دخل تشغيلي آخر، بالصافي صافي الدخل التشغيلي مصروفات عمومية وإدارية صافي عكس/(مخصص) انخفاض قيمة الأصول المالية أرباح الفترة قبل خصم الضريبة مصروف ضريبة الدخل أرباح الفترة أرباح الفترة العائدة إلى: ملاك البنك الحصص غير المسيطرة أرباح الفترة
٤١,٧٠٨	٤٧,٥٩٩	
-	(٤٧٧)	
٤١,٧٠٨	٤٧,١٢٢	
٠,٠٢٤	٠,٠٢٧	٢١
		ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالدرهم الإماراتي)

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
٤١,٧٠٨	٤٧,١٢٢	أرباح الفترة
		الدخل الشامل الأخر
		بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:
(٢,٠٩٣)	(٤,١٦٩)	التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	٣٧٥	رسوم الضريبة
(٢,٠٩٣)	(٣,٧٩٤)	(الخسائر الشاملة)/الدخل الشامل الأخر للفترة
٣٩,٦١٥	٤٣,٣٢٨	إجمالي الدخل الشامل للفترة
		إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:
٣٩,٦١٥	٤٣,٨٠٥	مُلاك البنك
-	(٤٧٧)	الحصص غير المسيطرة
٣٩,٦١٥	٤٣,٣٢٨	إجمالي الدخل الشامل للفترة

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس						
الإجمالي	حصص غير	الملكية العائدة	احتياطيات	أدوات الشق	رأس المال	
ألف درهم	مسيطرة	ملاك البنك	أرباح محتجزة	أخرى	الأول	ألف درهم
إماراتي	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	إماراتي
	إماراتي	إماراتي	إماراتي	إماراتي	إماراتي	إماراتي
٣,٣٣٣,٨٧٠	١٦٦,٨٨٧	٣,١٦٦,٩٨٣	٦٣٤,٦١٢	٣٣٥,٨٦٣	٤٥٩,١٢٥	١,٧٣٧,٣٨٣
٤٧,١٢٢	(٤٧٧)	٤٧,٥٩٩	٤٧,٥٩٩	-	-	-
(٣,٧٩٤)	-	(٣,٧٩٤)	-	(٣,٧٩٤)	-	-
٤٣,٣٢٨	(٤٧٧)	٤٣,٨٠٥	٤٧,٥٩٩	(٣,٧٩٤)	-	-
-	-	-	(١٠,٢٦٤)	١٠,٢٦٤	-	-
-	-	-	(٢,٢١٨)	٢,٢١٨	-	-
٣,٣٧٧,١٩٧	١٦٦,٤١٠	٣,٢١٠,٧٨٧	٦٦٩,٧٢٨	٣٤٤,٥٥١	٤٥٩,١٢٥	١,٧٣٧,٣٨٣
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ - مدقق						
أرباح الفترة						
الدخل الشامل الآخر للفترة						
إجمالي الدخل الشامل للفترة						
الحركة في احتياطي انخفاض القيمة						
المحوّل إلى أرباح محتجزة						
الرصيد كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦ - غير مُدقق						
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس						
الإجمالي	حصص غير	حقوق الملكية	احتياطيات	أدوات الشق	رأس المال	
ألف درهم	مسيطرة	العائدة لملاك	أرباح محتجزة	أخرى	الأول	ألف درهم
إماراتي	ألف درهم	البنك	أرباح محتجزة	ألف درهم	ألف درهم	إماراتي
	إماراتي	إماراتي	إماراتي	إماراتي	إماراتي	إماراتي
٣,٠٤٩,٩٠٨	١٢٠,٧٣٣	٢,٩٢٩,١٧٥	٤٤٣,٤٩٥	٢٨٩,١٧٢	٤٥٩,١٢٥	١,٧٣٧,٣٨٣
٤١,٧٠٨	-	٤١,٧٠٨	٤١,٧٠٨	-	-	-
(٢,٠٩٣)	-	(٢,٠٩٣)	-	(٢,٠٩٣)	-	-
٣٩,٦١٥	-	٣٩,٦١٥	٤١,٧٠٨	(٢,٠٩٣)	-	-
٣,٠٨٩,٥٢٣	١٢٠,٧٣٣	٢,٩٦٨,٧٩٠	٤٨٥,٢٠٣	٢٨٧,٠٧٩	٤٥٩,١٢٥	١,٧٣٧,٣٨٣
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ - مدقق						
أرباح الفترة						
الدخل الشامل الآخر للفترة						
إجمالي الدخل الشامل للفترة						
الرصيد كما في ٣١ مارس ٢٠٢٥ - غير مُدقق						

٢٠٢٥	٢٠٢٦	إيضاحات
ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
٤٥,٧٠٧	٥٢,٠٩١	التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		أرباح الفترة قبل خصم الضريبة
		تعديلات على:
٥,١٦٨	٤,٧٢٠	استهلاك ممتلكات ومعدات
١٣٢	١٣٠	استهلاك استثمارات عقارية
٢,١٥٠	٢,٢٤٠	إطفاء أصول غير ملموسة
٦٨,١٧٥	(٤,٥٨٤)	صافي (عكس)/مخصص الانخفاض في قيمة الأصول المالية
١,١٦٣	١,٠٢٣	إطفاء أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
-	١,٠٠٩	خسائر من أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٢,١٥٤	٢,٤٨٦	مخصص مكافآت نهاية الخدمة
-	(١٦٢)	أرباح من استبعاد ممتلكات ومعدات
١٢٤,٦٤٩	٥٨,٩٥٣	
		التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية:
(١٧٣,٣٦١)	٢٧١,٠٥٥	النقص/(الزيادة) في الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٣٢٨,٧٤٨	٧,٥٣٨	الزيادة في الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك ذات فترة استحقاق أصلية ٩٠ يوماً أو أكثر
(٩٤,٩٦٦)	٢١٩,٧١٥	النقص/(الزيادة) في أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة ذات فترة استحقاق أصلية ٩٠ يوماً أو أكثر
١٥٣,١٣٦	(٦٩٩,٩٦٥)	(الزيادة)/النقص في القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي
٦٥,٣٦٧	-	النقص في المخزون العقاري
(٨٤,٠٦٨)	٢٣٣,٤١٣	النقص/(الزيادة) في الذمم المدينة والأصول الأخرى
٤,٠٠٢	-	الزيادة في المبالغ المستحقة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(٢٢٢,٣٥٩)	(١٠٤,٥٦١)	النقص في الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك
(٩١,٣٤٦)	٤٧٨,١٤٢	الزيادة/(النقص) في ودائع العملاء
(٥٤,٢٦٩)	(٢٧٢,٣٦٧)	النقص في الذمم الدائنة والالتزامات الأخرى
٨,٤٨٠	(١,٩٠٩)	صافي تسوية أدوات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - المشتقات
(٣٥,٩٨٧)	١٩٠,٠١٤	النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(٢٠٢)	(٤٩٦)	مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة
(٣٦,١٨٩)	١٨٩,٥١٨	صافي التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية:
(١,٣٤٣)	(١,٨٨١)	شراء ممتلكات ومعدات
(٥,٩٢٠)	(٤,٥٦٨)	شراء أصول غير ملموسة
-	١٦٢	متحصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات
-	٧٠٤	متحصلات من أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٢٠,٨٥٢	٧,٨٥٣	صافي بيع أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
١٣,٥٨٩	٢,٢٧٠	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
(٢٢,٦٠٠)	١٩١,٧٨٨	صافي الزيادة/(النقص) في النقد وما يعادله
١,٥٦٤,٨٣٠	١,٢٨٧,٢٥٦	النقد وما يعادله في بداية الفترة
١,٥٤٢,٢٣٠	١,٤٧٩,٠٤٤	النقد وما يعادله في نهاية الفترة

١ الوضع القانوني والأنشطة

البنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") هو شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة تأسست بموجب المرسوم الأميري رقم ٩١/٥ الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٩١ عن صاحب السمو حاكم إمارة رأس الخيمة. عنوان البنك المسجل هو ص.ب. ٧٩٣، إمارة رأس الخيمة. البنك مُدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية (تحت رمز "CBI"). يمارس البنك الأنشطة التجارية المصرفية من خلال فروع الستة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

تتضمن هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له كما هو مُبين أدناه (يشار إليها مجتمعة "المجموعة").

فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة والشركات الزميلة للمجموعة بنهاية فترة التقرير:

الاسم	النشاط الرئيسي	مقر العمل الرئيسي	مكان التأسيس	نسبة الملكية
سي بي أي للخدمات المالية المحدودة	منشأة ذات غرض خاص	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر كايمان	٢٠.٢٦
سي بي أي تاير وان برايفت ليمتد	منشأة ذات غرض خاص	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر كايمان	١٠٠
تكامل العقارية ذ.م.م	العقارات	دبي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠
الخليجية للاستثمارات العقارية ذ.م.م	العقارات	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	٥٣
الكاريبي للتطوير المحدودة	العقارات	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر العذراء البريطانية	١٠٠
كالالو كاي ديفولوبمينت ليمتد*	العقارات	انتجوا وباربودا	انتجوا وباربودا	٨٠
أرزاق القابضة (شركة خاصة ش.م.خ)	العقارات	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	٤٨
تيكل هولوجرافيكس مينا هولدينج ليمتد	التكنولوجيا	مركز دبي المالي العالمي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	٢٥
سي بي أي إكس إنفستمننت ليمتد	الاستثمارات	مركز دبي المالي العالمي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠
سي بي أي إكس تك لابس ليمتد	التكنولوجيا	مركز دبي المالي العالمي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠

* قيد التصفية

٢ تطبيق المعايير الجديدة والمعدّلة

١-٢ المعايير الجديدة والمعدّلة المطبقة التي ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموجزة الموحدة

تم تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدّلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، في هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة.

لم يكن لتطبيقها أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة.

- تعديلات على طرق تصنيف الأدوات المالية وقياسها (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧).

- التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية - الإصدار ١١.

٢-٢ المعايير الجديدة والمعدّلة الصادرة ولكنها غير سارية بعد ولم يتم تطبيقها قبل موعد سريانها

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

المعايير الجديدة والمعدّلة

تسرى للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

٠١ يناير ٢٠٢٧ - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - "العرض والإفصاح في البيانات المالية"

٠١ يناير ٢٠٢٧ - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ - الشركات التابعة دون مساءلة عامة: الإفصاحات

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدي، كما تتوقع ألا يترتب على تطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

١-٣ بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية الموجزة الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وطبقاً لمتطلبات القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢-٣ أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المرحلية الموجزة الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية التي سُجِّلت بالقيمة العادلة.

كما تم إعداد هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ - التقارير المالية المرحلية، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وامتنالاً لمتطلبات القوانين المعمول بها في الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ (وتعديلاته) بشأن الشركات التجارية. تتوافق السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة مع تلك المستخدمة في البيانات المالية الموحدة السنوية المُدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

لا تشمل هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة على كافة المعلومات اللازمة للبيانات المالية السنوية الموحدة الكاملة وينبغي أن تُقرأ جنباً إلى جنب مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. بالإضافة إلى ذلك، لا تُعتبر نتائج فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ بالضرورة مؤشراً على النتائج التي يمكن توقعها للسنة التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦. وعملاً بتعميم هيئة سوق المال (هيئة الأوراق المالية والسلع سابقاً) رقم ٢٠٠٨/٢٦٢٤ الصادر بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٠٨، فقد تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية بشأن الأدوات المالية والاستثمارات العقارية في هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة.

٣-٣ الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية في بيان المركز المالي الموجز الموحد للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم قياس الأصول والالتزامات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة بشكلٍ مباشر بالاستحواذ على الأصول والالتزامات المالية أو إصدارها (بخلاف الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها إلى أو خصمها من القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية، حسبما يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. أما تكاليف المعاملة المرتبطة بشكلٍ مباشر بالاستحواذ على الأصول أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

٤-٣ الأصول المالية

يتم الاعتراف بكافة الأصول المالية وإيقاف الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة عندما تكون عملية شراء وبيع الأصل المالي بموجب عقد تنص شروطه على تسليم الأصل المالي خلال إطار زمني تحدده الأعراف السائدة في السوق ذي الصلة. ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملات، باستثناء تلك الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكلٍ مباشر إلى الاستحواذ على الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

يجب قياس جميع الأصول المالية المعترف بها التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية، وعلى وجه التحديد:

- (١) أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل حصرياً دفعات المبلغ الأصلي والفائدة المُستحقة على رصيد المبلغ الأصلي المُتبقّي، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة؛
- (٢) أدوات الدين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال هدفها جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل حصرياً دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل؛
- (٣) يتم قياس جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين التي تتم إدارتها على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، قد تلجأ المجموعة إلى الخيار/التصنيف النهائي التالي عند الاعتراف المبدئي بالأصول المالية على أساس كل أصل على حدة:

- (١) يجوز للمجموعة أن تختار بشكلٍ نهائي أن تعرض في الدخل الشامل الأخر التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو التي تمثل مقابلاً طارئاً معترفاً به بواسطة الجهة المستحوذة في اندماج أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣؛
- (٢) وقد تصنف المجموعة نهائياً أداة الدين التي تلي معايير القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف يُزيل أو يقلل بشكلٍ كبير من عدم التطابق المحاسبي (يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ الأصول المالية (تابع)

١-٤-٣ أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقوم المجموعة بتقييم تصنيف وقياس الأصول المالية بناءً على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول ونموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول. بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية يجب أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي تمثل دفعات حصرية للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغرض اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة، فإن المبلغ الأصلي يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. قد يتغير هذا المبلغ الأصلي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد للمبلغ الأصلي). تتكون الفائدة من المقابل للقيمة الزمنية للنقود، وذلك لمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية محددة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الأرباح. يتم إجراء تقييم الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

التدفقات النقدية التعاقدية التي هي الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة تتسق مع ترتيبات الإقراض الأساسية. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب الإقراض الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى التدفقات النقدية التعاقدية التي هي الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة. يمكن أن يكون الأصل المالي المنشأ أو المشتري عبارة عن ترتيب أساسي للإقراض بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

يعد تقييم نماذج الأعمال لإدارة الأصول المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. تحدد المجموعة نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمجموعة على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

قد يكون لدى المجموعة أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية التي تعكس الطريقة التي تدير بها المجموعة أصولها المالية من أجل تكوين التدفقات النقدية. تحدد برامج أعمال المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا تتوقع المجموعة حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "السيناريوهات" "الحالة الأسوأ" أو "حالة الضغط". تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتاحة مثل:

- (١) كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال وإبلاغ كبار موظفي الإدارة بالمنشأة؛
- (٢) المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- (٣) كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المتحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت الأصول المالية المعترف بها حديثاً جزءاً من نموذج أعمال قائم أو ما إذا كانت تعكس البدء في تفعيل نموذج أعمال جديد. تقوم المجموعة بإعادة تقييم نماذج أعمالها في كل فترة تقرير لتحديد ما إذا كانت نماذج العمل قد تغيرت منذ الفترة السابقة. وفي فترة التقرير الحالية والسابقة، لم تلاحظ المجموعة أي تغيير في نماذج أعمالها.

عند إيقاف الاعتراف بأداة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. وفي المقابل، بالنسبة إلى الاستثمار في حقوق الملكية المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر في وقت لاحق إلى الأرباح أو الخسائر ولكن يتم تحويلها ضمن حقوق الملكية. تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للانخفاض في القيمة.

في فترة التقرير الحالية والسابقة، لم تقم المجموعة بتصنيف أي أداة دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالإضافة إلى ذلك، لم تقم المجموعة في فترة التقرير الحالية والسابقة بتطبيق خيار القيمة العادلة وبالتالي لم يتم تصنيف أدوات الدين التي تفي بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٣	السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٤-٣	الأصول المالية (تابع)
٢-٤-٣	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في:

- (١) الأصول ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفوائد؛ و/أو
- (٢) الأصول المحتفظ بها في نموذج أعمال بخلاف المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للحصول والبيع؛ أو
- (٣) الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

تقاس هذه الأصول بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الأرباح أو الخسائر. يتم تحديد القيمة العادلة بالطريقة الموضحة في الإيضاح رقم ٢٦.

٣-٤-٣ عمليات إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة بموجبه بأصول مالية، يتم إعادة تصنيف الأصول المالية المتأثرة. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التي تعقب التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمجموعة. خلال الفترات المالية الحالية والسابقة، لم يطرأ أي تغيير في نموذج الأعمال الذي تحتفظ فيه المجموعة بأصول مالية وبالتالي لم يتم إجراء إعادة تصنيف. ويؤخذ في الاعتبار التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية بشأن "تعديل وإيقاف الاعتراف بالأصول المالية"، يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ٣-٤-١٠.

٤-٤-٣ أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تُحدد القيمة الدفترية للأصول المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية وتحويلها بالسعر الفوري في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- (١) بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن الأرباح أو الخسائر.
- (٢) بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية على التكلفة المطفأة لأداة الدين في الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الأخرى في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- (٣) بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محاسبي معينة، فإنه يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر.
- (٤) بالنسبة لاستثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

٥-٤-٣ الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (بما في ذلك التزامات القرض وعقود الضمانات المالية). لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة لاستثمارات حقوق الملكية.

باستثناء الأصول المالية "المشترأة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة" (التي تؤخذ في الاعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسائر بمبلغ يعادل:

- (أ) خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً، أي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني التي تنتج عن أحداث التخلف عن سداد الأدوات المالية التي يحتمل وقوعها في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (المشار إليها ضمن المرحلة الأولى)؛
- (ب) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني، أي: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني الناتجة عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (يشار إليها ضمن المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة).

يجب رصد مخصص خسائر عن كافة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بالنسبة للأداة المالية إذا كانت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تُقاس خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

٣	السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٤-٣	الأصول المالية (تابع)
٥-٤-٣	الانخفاض في القيمة (تابع)

خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح بالاحتمالات للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيم على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة تلقياً والتي تنشأ عن ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة من معدل الفائدة الفعلي للأصل.

- (أ) بالنسبة لالتزامات القروض غير المسحوبة، فإن خسائر الائتمان المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام صاحب التزامات القرض بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها في حالة سحب القرض؛ و
- (ب) بالنسبة لعقود الضمانات المالية، فإن خسائر الائتمان المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة للسداد لصاحب أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من صاحب أداة الدين أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. ويستند قياس مخصص الخسائر إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل، بصرف النظر عما إذا كان يُقاس على أساس فردي أو على أساس جماعي.

كما تراعي المجموعة المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وتعمل على مواءمة تلك المتطلبات مع المعايير الدولية للتقارير المالية، عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣.

٦-٤-٣ الأصول المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

يعتبر أن الأصل المالي قد تعرض 'لانخفاض ائتماني' عند وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لبند الأصول المالية. يشار إلى الأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة كأصول المرحلة ٣. تشمل الأدلة على انخفاض القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- (أ) صعوبة مالية كبيرة تواجه المقرض أو الجهة المُصدرة؛
- (ب) انتهاك بنود العقد مثل أحداث التخلف عن السداد أو التأخر في سداد الدفعات؛
- (ج) تنازل من جانب المقرض للمقرض لأسباب تعاقدية أو اقتصادية تتعلق بالعجز المالي للمقرض، وما كان للمقرض قبول ذلك في ظل ظروف أخرى؛
- (د) عدم وجود سوق نشطة للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛
- (هـ) شراء أصل مالي بخخص كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث منفصل فردي، بدلاً من ذلك، قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تسبب في تحول الأصول المالية إلى منخفضة القيمة الائتمانية. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تُمثل الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية في كل تاريخ تقرير. ولتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والخاصة بالشركات منخفضة القيمة الائتمانية، تضع المجموعة في الاعتبار عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقرض على جمع التمويل.

يعتبر القرض منخفض القيمة الائتمانية عند منح تنازل إلى المقرض بسبب تدهور الوضع المالي للمقرض، ما لم يكن هناك دليل على أنه نتيجة لمنح التنازل، فإن خطر عدم تلقي التدفقات النقدية قد انخفض بشكل جوهري ولا توجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي يتوقع التنازل عنها ولكن لا يتم منح هذا التنازل، يتم اعتبار الأصول بأنها منخفضة القيمة الائتمانية عندما يكون هناك دليل واضح على انخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد (انظر أدناه) عدم احتمال السداد والتوقف عن السداد إذا كانت المبالغ متأخرة لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

٧-٤-٣ الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية

يتم اعتبار الأصول المالية المشتراة أو التي نشأت منخفضة القيمة الائتمانية بطريقة مختلفة لأن الأصل قد انخفضت قيمته عند الاعتراف المبدي. بالنسبة لهذه الأصول، تقوم المجموعة بالاعتراف بجميع التغيرات التي طرأت على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني منذ الاعتراف المبدي كمخصص خسائر مع الاعتراف بأي تغييرات في الأرباح أو الخسائر. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق أرباح من انخفاض القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ الأصول المالية (تابع)

٨-٤-٣ تعريف التخلف عن السداد

يعد تعريف التخلف عن السداد أمراً هاماً عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسائر يستند إلى خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدار العمر، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد الذي يؤثر على كل من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تضع المجموعة في الاعتبار الأمور التالية بمثابة حالات لاحتمال التخلف عن السداد:

- (أ) تعثر المقرض في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً؛ أو
(ب) يكون من غير المحتمل أن يقوم المقرض بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل.

تتم صياغة تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب بحيث يعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن ينتهك العميل حداً موصى به أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي القائم.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزامه الائتماني، تأخذ المجموعة في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. تعتمد المعلومات التي يتم تقييمها على نوع الأصل، على سبيل المثال في قروض الشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق التعهدات، وهو أمر غير مرتبط بقروض الأفراد. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم السداد على التزام آخر من نفس الطرف المقابل، هي معطيات رئيسية في هذا التحليل. تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التخلف عن السداد والتي يتم تطويرها داخلياً أو الحصول عليها من مصادر خارجية.

٩-٤-٣ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة جميع الأصول المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. إن السياسة المحاسبية للمجموعة لا تستخدم الوسيلة العملية التي تفيد بأن الأصول المالية ذات مخاطر الائتمان "المنخفضة" في تاريخ التقرير المالي لا يعتبر أنها قد تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ونتيجة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الأصول المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لانخفاض القيمة لتحرير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، فإن المجموعة تقارن مخاطر حدوث التخلف عن السداد للأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف في السداد متوقع لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتوفرة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الخبير للائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمال التخلف عن السداد عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمال مختلف للتخلف عن السداد. وبشكل ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة الأساس المتوسط المرجح لاحتمال التخلف عن السداد المستخدم لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

بالنسبة لقروض الشركات، تتضمن المعلومات الاستشرافية التوقعات المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمجموعة، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى دراسة مختلف المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. بالنسبة لقروض الأفراد، تشمل المعلومات الاستشرافية على نفس التوقعات الاقتصادية مثل قروض الشركات مع توقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، وكذلك المعلومات الداخلية عن سلوك السداد للعملاء. تقوم المجموعة بتوزيع الأطراف المقابلة على درجة مخاطر ائتمانية داخلية ذات صلة اعتماداً على جودة ائتمانيها. تعتبر المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في الجدارة الائتمانية للمقرضين التي يتم قياسها من خلال تخفيض التصنيف الذي ينتج عنه احتمال أعلى للتخلف عن السداد وفقاً لمعايير التصنيف في المراحل. تعد حالات احتمالية التخلف عن السداد المستخدمة هي احتمالات مستقبلية وتستخدم المجموعة نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة.

وتظهر العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في نماذج احتمال التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال المجموعة تدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري. بالنسبة لقروض الشركات، هناك تركيز خاص على الأصول المدرجة في "قائمة المراقبة" بالنظر إلى أن التعرض يتم بقائمة المراقبة عندما يكون هناك قلق من تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. بالنسبة لقروض الأفراد، تأخذ المجموعة في الاعتبار توقعات التحمل ودفعات التوقف المؤقت عن السداد ودرجات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وفي هذا السياق، وعندما يصبح الأصل متأخر السداد لمدة ٣٠ يوماً، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تكون قد حدثت وأن الأصل يندرج في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، أي: يتم قياس مخصص الخسائر باعتباره خسائر ائتمانية متوقعة على مدار فترة الاستحقاق، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وقابلة للدعم توضح خلاف ذلك.

٣	السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٤-٣	الأصول المالية (تابع)
١٠-٤-٣	تعديل وإيقاف الاعتراف بالأصول المالية

يحدث التعديل في الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديله بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي وتاريخ استحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء بشكل فوري أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيكون إدخال أو تعديل التعهدات القائمة لقرض قائم بمثابة تعديل حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة بعد على التدفقات النقدية بشكل فوري ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان التعهد تم تليته أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق التعهدات). تقوم المجموعة بإعادة التفاوض على القروض للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لتحقيق أقصى درجة من التحصيل وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. يتم منح تحمل القرض في الحالات التي يكون فيها خطر كبير من التخلف عن السداد أو أن يكون التخلف عن السداد قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادراً على الوفاء بالشروط المعدلة، على الرغم من بذل المقترض لكل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، والتغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (سداد المبلغ الأصلي والفائدة)، وتخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الإعفاء عن سداد المبالغ الأصلية والفائدة) والتعديلات على التعهدات.

عندما يتم تعديل أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إيقاف الاعتراف. ووفقاً لسياسة المجموعة، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عند نشوء اختلاف كبير في الشروط. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط التعاقدية الأصلية، ترى المجموعة ما يلي:

- أن العوامل النوعية، مثل التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل، لم تعد دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل أو مدى التغيير في معدلات الفائدة وتاريخ الاستحقاق والتعهدات. إذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، عندها:
- يتم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية بموجب الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية في إطار الشروط المعدلة مع خصم كلا المبلغين بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية جوهرياً، تعتبر المجموعة أن الترتيب مختلف بشكل كبير مما يؤدي إلى إيقاف الاعتراف.

في حالة إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يعاد قياس مخصص الخسائر عن خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إيقاف الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصول المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى الأرباح أو الخسائر عند إيقاف الاعتراف. سوف يكون للأصل المالي الجديد مخصص خسائر يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد منخفض القيمة الائتمانية. ينطبق ذلك فقط على الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير من مبلغ المساهمة المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية للتخلف عن السداد لم يتم تحفيظها من خلال التعديل. تراقب المجموعة مخاطر الائتمان للأصول المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر عن السداد في ظل الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إيقاف الاعتراف، تحدد المجموعة إذا ما زاد خطر الائتمان المالي للأصل بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة:

- احتمال التخلف عن السداد على مدى العمر الزمني المتبقي والمقدر بناء على البيانات عند الاعتراف المبدئي ووفقاً للشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمال التخلف عن السداد في تاريخ التقرير بناء على الشروط المعدلة.

بالنسبة للأصول المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل لدى المجموعة، وفي حال لم ينتج عن التعديل إيقاف الاعتراف، فإن تقدير احتمال التخلف عن السداد يعكس قدرة المجموعة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرة المجموعة السابقة في إجراءات التحمل المماثلة، بالإضافة إلى المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء السداد لدى المقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف المبدئي، فسيتم قياس مخصص الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان على مدى العمر الزمني. وعموماً، يتم قياس مخصصات الخسائر للقروض التي يتم تحملها فقط على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً عندما يكون هناك دليل على تحسن سلوك السداد للمقترض بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إيقاف الاعتراف، تقوم المجموعة باحتساب أرباح/خسائر التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستبعاد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). ثم تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي المعدل، حيث يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل ضمن عملية حساب عجز السيولة المتوقع من الأصل الأصلي.

٣	السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٤-٣	الأصول المالية (تابع)
١٠-٤-٣	تعديل وإيقاف الاعتراف بالأصول المالية (تابع)

لا تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بأي أصل مالي إلا عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الأصل (بما في ذلك انقضاء الحقوق من التعديل بشروط مختلفة بشكل أساسي)، أو تقوم بنقل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا الملكية المرتبطة بالأصل إلى أي طرف آخر بشكل كامل. فإذا لم تقم المجموعة بنقل جميع مخاطر ومزايا الملكية أو الاحتفاظ بها بشكل كامل واستمرت في السيطرة على الأصول المنقولة، تعترف المجموعة بحصتها المتبقية في الأصل وكذلك بالالتزام المتعلق بالمبالغ التي قد تضطر المجموعة لدفعها. أما إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا الملكية لأصل مالي منقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي، وتعترف كذلك بالقروض المرهونة للعائدات المقبوضة.

عند إيقاف الاعتراف بأي أصل مالي بالكامل، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المستلم والمدين والأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية، يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في الأسهم المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى فئة الأرباح أو الخسائر.

عند إيقاف الاعتراف بأحد الأصول المالية دون مجمله (على سبيل المثال عندما تحتفظ المجموعة بخيار إعادة شراء جزء من الأصل المحول)، تقوم المجموعة بتخصيص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي بين الجزء الذي لا تزال تعترف به بموجب الارتباط المستمر، والجزء الذي لم تعد تعترف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء في تاريخ التحويل. إن الفرق بين القيمة الدفترية الموزعة للجزء الذي لم يعد يتم الاعتراف به ومجموع المقابل المستلم للجزء لم يعد معترف به وأي أرباح/خسائر تراكمية تم تخصيصها له والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر.

يتم تخصيص الأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر بين الجزء الذي لا يزال معترف به والجزء الذي لم يعد يتم الاعتراف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء. لا ينطبق هذا على الاستثمارات في الأسهم التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث أن الأرباح/الخسائر المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

١١-٤-٣ الشطب

يتم شطب القروض وسندات الدين عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة لاسترداد الأصول المالية (إما بشكل كلي أو جزئي). وهذا هو الحال عندما تقرر المجموعة أن المقترض ليس لديها أصول أو موارد دخل قد تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب، أو في حالة قروض الأفراد، عندما تكون المبالغ متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوماً، أيهما أقرب. يشكل الشطب حدثاً لإيقاف الاعتراف. يجوز للمجموعة تطبيق أنشطة التنفيذ على الأصول المالية المشطوبة. ستؤدي عمليات الاسترداد الناتجة عن أنشطة التنفيذ لدى المجموعة إلى تحقيق أرباح من انخفاض القيمة.

١٢-٤-٣ عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

تم عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي على النحو التالي:

- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطلقة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم الاعتراف بأي مخصص خسائر في بيان المركز المالي لأن القيمة الدفترية تعادل القيمة العادلة. ومع ذلك، يتم إدراج مخصص الخسائر كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- بالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية: كمخصص.
- عندما تشمل الأداة المالية على كل من العنصر المسحوب والعنصر غير المسحوب، ولا يمكن للمجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على عنصر الالتزام بالقرض بشكل منفصل عن تلك الخسائر الخاصة بالعنصر المسحوب، تعرض المجموعة مخصص خسائر مجمع لكل من العنصرين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للعنصر المسحوب. ويتم عرض أي زيادة في مخصص الخسائر تفوق المبلغ الإجمالي للعنصر المسحوب كمخصص.

٥-٣ حقوق الملكية والالتزامات المالية

يتم تصنيف أدوات حقوق الملكية والديون الصادرة عن مجموعة كيانات إما كحقوق ملكية أو كالتزامات مالية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات أداة حقوق الملكية والالتزامات المالية.

٣	السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٥-٣	حقوق الملكية والالتزامات المالية (تابع)
١-٥-٣	أدوات حقوق الملكية

تتمثل أداة حقوق الملكية في أي عقد يثبت حصة متبقية في أصول منشأة ما بعد خصم كافة التزاماتها. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة بقيمة العائدات المقبوضة، صافية من تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة وخصمها مباشرة في حقوق الملكية. ولا يتم تسجيل أي أرباح/خسائر في بيان الأرباح أو الخسائر نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أي أدوات حقوق ملكية خاصة بالمجموعة.

٢-٥-٣ الالتزامات المالية

الالتزامات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو تبادل أصول مالية أو التزامات مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مواتية للمجموعة أو عقد يتم تسويته أو يمكن تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة، وهي عقد غير مشتق تكون المجموعة فيه ملزمة أو قد تكون ملزمة بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، أو هي عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو قد يتم تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة. يتم تصنيف الالتزامات المالية إما التزامات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "التزامات مالية أخرى".

١-٢-٥-٣ التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الالتزام المالي (١) مقابلًا طارئاً لجهة مستحوذة في عملية اندماج أعمال ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ أو (٢) محتفظاً به للمتاجرة أو (٣) مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي كمحتفظ به للتداول في أي من الحالات التالية:

- إذا تم استحوذته أساساً بغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- إذا كان يشكل عند الاعتراف المبدئي جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي تديرها المجموعة ويكون هناك نمط فعلي حديث لجني الأرباح منه على المدى القصير؛ أو
- إذا كان أداة مشتقة، فيما عدا الأداة المشتقة التي تمثل عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مصنفة وفعالة.

يمكن تصنيف الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به للتداول أو الذي يمثل مقابلًا طارئاً لجهة مستحوذة في اندماج أعمال وذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي في أي من الحالات التالية:

- أن يؤدي هذا التصنيف إلى استبعاد أو التقليل بشكلٍ جوهري من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بأي شكلٍ آخر؛ أو
- أن يشكل الالتزام المالي جزءاً من مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كليهما والذي يتم إدارته وتقييم أدائه على أساس القيمة العادلة، وفقاً لسياسة إدارة المخاطر الموثقة أو استراتيجية الاستثمار لدى المجموعة، ويتم توفير المعلومات عن التجميع داخلياً على هذا الأساس؛ أو
- أن يشكل جزءاً من عقد يحتوي على واحدة أو أكثر من المشتقات المدمجة ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بتصنيف العقد الموحد بأكمله بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تدرج الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح أو الخسائر المعترف به في الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على الالتزامات المالية.

٢-٢-٥-٣ التزامات مالية أخرى

يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في طريقة احتساب التكلفة المطفأة للالتزامات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي المعدل الذي يخصم بشكلٍ دقيق المدفوعات النقدية المستقبلية المقدر على مدى العمر المتوقع للالتزام المالي أو حيثما يكون ملائماً على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥-٣ الالتزامات المالية (تابع)

٣-٥-٣ إيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية

لا تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية إلا في حالة واحدة تتمثل في استيفاء التزامات المجموعة أو إلغائها أو انتهاء مدتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي ألغي الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق يتم الاعتراف به في حساب الأرباح أو الخسائر.

عندما تقوم المجموعة بمبادلة أداة دين بأداة دين مختلفة اختلافاً جوهرياً مع المقرض الحالي، يتم احتساب هذه المبادلة كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد. وبالمثل، تقوم المجموعة بعمليات تعديل جوهرياً لبنود الالتزام الحالي أو جزء منه كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام جديد.

٣-٥-٤ اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإفصاح عن الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ("اتفاقيات إعادة الشراء") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموجزة الموحدة للمجموعة عندما يكون للمنقول إليه الحق تعاقدياً أو عرفياً في بيع الضمانات أو إعادة رهنه. ويتم إدراج التزام الطرف المقابل كوديعة منفصلة. تُقيد الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع ("إعادة الشراء العكسي") كفروض ومدينين إما للبنوك أو العملاء، حسبما ينطبق. يتم احتساب الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه فائدة ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقيات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٣-٦-٣ استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها بهدف جني عائدات من تأجيرها و/أو لزيادة قيمة رأس المال، بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء لتلك الأغراض. تُقاس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. ولاحقاً للاعتراف المبدئي، تُدرج الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض في القيمة. يُحتسب الاستهلاك بشطب تكلفة الاستثمارات العقارية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة بفترة ٢٥ سنة. تحتسب الاستثمارات العقارية على أنها استحواذات في التاريخ الذي يتم فيه نقل الملكية إلى المجموعة بموجب عقد شراء العقارات ذات الصلة، وحتى ذلك التاريخ يتم إدراج الدفعات المقدمة للاستحواذ على الاستثمارات العقارية ضمن "الذمم المدينة والأصول الأخرى". يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمارات العقارية عند استبعادها أو عند سحها نهائياً من الاستخدام ويكون من غير المتوقع تحقيق منافع مستقبلية من استبعادها. يتم الاعتراف بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم فيها إيقاف الاعتراف.

٤ أساس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموجزة الموحدة البيانات المالية الموجزة للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (شركاته التابعة). وتحقق السيطرة عندما يكون البنك:

- أ) لديه السلطة على الشركة المستثمر فيها.
- ب) مُتعرضاً لعوائد مُتغيرة أو لديه حقوق في عوائد متغيرة جزاء مشاركته في الشركة المُستثمر فيها؛ و
- ج) لديه القدرة على استخدام سلطته للتأثير على عوائدها.

٥ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد البيانات المالية الموجزة الموحدة يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

عند إعداد هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة، فإن الأحكام الهامة التي أيدتها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة كانت هي نفس الأحكام والمصادر المطبقة في البيانات المالية الموحدة المدققة كما في للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٦ موسمية النتائج

لم تُسجل أي إيرادات ذات طبيعة موسمية في البيانات المالية الموحدة الموجزة لفترتي الثلاثة أشهر المنتهيتين في ٣١ مارس ٢٠٢٦ و ٢٠٢٥ على التوالي.

تتوافق أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية لدى المجموعة مع تلك الأهداف والسياسات التي تم الإفصاح عنها في البيانات المالية السنوية الموحدة المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

يقدم الجدول التالي معلومات موجزة بشأن التعرض لمخاطر الائتمان للمجموعة لكل فئة من الأصول المالية (المعرضة لانخفاض القيمة).

٢٠٢٥-ديسمبر ٣١		٢٠٢٦ مارس ٣١	
القيمة الدفترية	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	إجمالي القيمة الدفترية
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي			
١,٨١٠,١٩٩	-	١,٨١٠,١٩٩	٧٧٣,٧٠٦
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك			
١,٣٨٥,٠٥٠	(٤,٩٢٠)	١,٣٨٩,٩٧٠	١,٤٤١,٦٣٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي			
١٠,٨٥١,٦٣٥	(٤٤,١٥٣)	١٠,٨٩٥,٧٨٨	١١,٦١٥,٤٢١
٨٠٧,٩٧٩	(١٦٥,٨١١)	٩٧٣,٧٩٠	٧٥٦,٥٧٤
١,٢٦٨,٣١٢	(٥٤٧,٣٤١)	١,٨١٥,٦٥٣	١,٢٥٩,٥٨٧
١٢,٩٢٧,٩٢٦	(٧٥٧,٣٠٥)	١٣,٦٨٥,٢٣١	١٣,٦٣١,٥٨٢
ذمم مدينة وأصول أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً والدفعات المُقدّمة)			
٩٠٦,٠٠٤	(٥,١٣٠)	٩١١,١٣٤	٦٥٤,٣٥٨
٥٢,٩٣٦	(١,١٦٠)	٥٤,٠٩٦	٥٧,٧١٨
١٠٩,٩٧٥	-	١٠٩,٩٧٥	١٠٩,٩٧٥
١,٠٦٨,٩١٥	(٦,٢٩٠)	١,٠٧٥,٢٠٥	٨٢٢,٠٥١
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة			
٣,٦١٨,٥٠٨	(١٧,٨٩٠)	٣,٦٣٦,٣٩٨	٤,٢٨٢,٥٦٦
التزامات القروض والاعتمادات المستندية وعقود الضمانات المالية			
٧,٧٦٥,٤٩٢	(١١,٩٠٨)	٧,٧٧٧,٤٠٠	٨,١٥٠,٧٨١
٢٦٧,٥٢٧	(٢,٨٥٥)	٢٧٠,٣٨٢	٢١١,٣٦٧
٢٣,٣٢٣	(٢٢١)	٢٣,٥٤٤	٧٠,٤٧٤
٨,٠٥٦,٣٤٢	(١٤,٩٨٤)	٨,٠٧١,٣٢٦	٨,٤٣٢,٦٢٢

تقدم الجداول التالية تحليلاً لحركة القيمة الدفترية الاجمالية وخسائر الائتمان المتوقعة في القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي خلال الفترة حسب كل فئة من فئات الأصول المالية.

الأصول المالية المشتراة أو المنشأة					الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة
المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	التي انخفضت قيمتها الائتمانية	الإجمالي	
خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة	المرحلة ١ لمدة ١٢ شهراً
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٤٤,١٥٣	١٦٥,٨١١	٥٤٧,٣٤١	-	٧٥٧,٣٠٥	كما في ١ يناير ٢٠٢٦
٢٦٢	(٢٦٢)	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ١
(٣٨٩)	١,٢٩١	(٩٠٢)	-	-	التحويل إلى المرحلة ٢
(١٨٠)	(٦,١٢٦)	٦,٣٠٦	-	-	التحويل إلى المرحلة ٣
(٢,٤٤٢)	٦,٢٢٥	٧,٧٥٥	-	١١,٥٣٨	التغير في خسائر الائتمان المتوقعة
-	-	(٧٢٩)	-	(٧٢٩)	مشطوبات
٤,٩٣٥	-	-	-	٤,٩٣٥	أصول مالية جديدة معترف بها
(١,٢٦٤)	(١٤)	(٤١١)	-	(١,٦٨٩)	أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها
٤٥,٠٧٥	١٦٦,٩٢٥	٥٥٩,٣٦٠	-	٧٧١,٣٦٠	كما في ١ مارس ٢٠٢٦
٥٢,٦٧٨	٢٣١,٨٣٠	٦٨٣,٠٨٨	-	٩٦٧,٥٩٦	كما في ١ يناير ٢٠٢٥
٢,١٤٣	(٢,١٤٣)	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ١
(٨٨٥)	٣,٣٣٩	(٢,٤٥٤)	-	-	التحويل إلى المرحلة ٢
(١٠١)	(٥٥,٤٥٣)	٥٥,٥٥٤	-	-	التحويل إلى المرحلة ٣
(١٠,٧٨١)	١,٩١١	٢٤٧,٣٩٦	-	٢٣٨,٥٢٦	التغير في خسائر الائتمان المتوقعة
-	-	(٣٠٠,٥٤٣)	-	(٣٠٠,٥٤٣)	مشطوبات
٧,٣٧٥	-	-	-	٧,٣٧٥	أصول مالية جديدة معترف بها
(٦,٢٧٦)	(١٣,٦٧٣)	(١٣٥,٧٠٠)	-	(١٥٥,٦٤٩)	أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها
٤٤,١٥٣	١٦٥,٨١١	٥٤٧,٣٤١	-	٧٥٧,٣٠٥	كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦
الأصول المالية المشتراة أو المنشأة					الحركة في إجمالي التعرضات
المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	التي انخفضت قيمتها الائتمانية	الإجمالي	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
١٠,٨٩٥,٧٨٨	٩٧٣,٧٩٠	١,٨١٥,٦٥٣	-	١٣,٦٨٥,٢٣١	كما في ١ يناير ٢٠٢٦
٤,٠٥٩	(٤,٠٥٩)	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ١
(٢٤,٧٢٤)	٢٦,١٤٩	(١,٤٢٥)	-	-	التحويل إلى المرحلة ٢
(٢,٨٤١)	(١٠,١٥٨)	١٢,٩٩٩	-	-	التحويل إلى المرحلة ٣
٣٨٦,٥٨٢	(٦١,٧٦٦)	(٦,٩٦٩)	-	٣١٧,٨٤٧	التغير في التعرضات
-	-	(٧٢٩)	-	(٧٢٩)	مشطوبات
٦٩٩,٤٨٤	-	-	-	٦٩٩,٤٨٤	أصول مالية جديدة معترف بها
(٢٩٧,٨٥٢)	(٤٥٧)	(٥٨٢)	-	(٢٩٨,٨٩١)	أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها
١١,٦٦٠,٤٩٦	٩٢٣,٤٩٩	١,٨١٨,٩٤٧	-	١٤,٤٠٢,٩٤٢	كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦
١٠,٧٩١,٠٦٧	١,٤٤١,٦٤٨	٢,٣١٧,٧٩٢	-	١٤,٥٥٠,٥٠٧	كما في ١ يناير ٢٠٢٥
١١,٠٣٦٢	(١١,٠٣٦٢)	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ١
(١١٩,٠٩٨)	٢٥٦,٣٤٨	(١٣٧,٢٥٠)	-	-	التحويل إلى المرحلة ٢
(٤,٦٤١)	(٣١٦,١٨٠)	٣٢٠,٨٢١	-	-	التحويل إلى المرحلة ٣
(٥٠١,٤١٩)	(٢٢٦,٩٢٢)	(٨,٦٣٨)	-	(٧٣٦,٩٧٩)	التغير في التعرضات
-	-	(٣٠٠,٥٤٣)	-	(٣٠٠,٥٤٣)	مشطوبات
١,٩٤١,٩١٠	-	-	-	١,٩٤١,٩١٠	أصول مالية جديدة معترف بها
(١,٣٢٢,٣٩٣)	(٧٠,٧٤٢)	(٣٧٦,٥٢٩)	-	(١,٧٦٩,٦٦٤)	أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها
١٠,٨٩٥,٧٨٨	٩٧٣,٧٩٠	١,٨١٥,٦٥٣	-	١٣,٦٨٥,٢٣١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٨ مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي

في الجدول التالي، تتمثل متطلبات النسبة النقدية القانونية مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في ودائع احتياطي إلزامي وليست متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للبنك. ولا يحمل النقد في الصندوق والحسابات الجارية والأرصدة الأخرى أي فائدة. وتحمل الودائع لليلة واحدة معدل فائدة ٣,٦٥٪ سنوياً (٢٠٢٥: ٣,٦٥٪ سنوياً).

٢٠٢٥	٢٠٢٦	
ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
٧٨,٧٧١	٦٦,٥٧٧	نقد في الصندوق
٧,١٧٨	٣,٩٣٤	أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:
٧٧٤,٢٥٠	٥٠٣,١٩٥	حساب جاري
٩٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	متطلبات النسبة النقدية القانونية
١,٨١٠,١٩٩	٧٧٣,٧٠٦	ودائع لليلة واحدة

٩ ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك

٢٠٢٥	٢٠٢٦	
ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
١٤٦,٧٥٦	٦٥,٢٣٢	حسابات وودائع تحت الطلب
١,٢٤٣,٢١٤	١,٣٨٢,٠٢٧	قروض مقدمة للبنوك
١,٣٨٩,٩٧٠	١,٤٤٧,٢٥٩	
(٤,٩٢٠)	(٥,٦٢٧)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
١,٣٨٥,٠٥٠	١,٤٤١,٦٣٢	

١٠ القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

٢٠٢٥	٢٠٢٦	
ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
٦٢٩,٦٤٢	٦٤٤,٣٣٨	قروض الأفراد:
٤٠,٠٨٧	٤٨,٢٠٩	قروض الرهن
٤٢١,٦١٦	٣٩٩,٣٦٤	بطاقات الائتمان
١,٠٩١,٣٤٥	١,٠٩١,٩١١	أخرى
(٢٠,٩٠١)	(٢٥,٨٠٦)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
١,٠٧٠,٤٤٤	١,٠٦٦,١٠٥	
١٠,٣٥١,٤١١	١٠,٧٥٧,٤٩٦	قروض الشركات:
١,٢٦٧,١٧٤	١,٦٦٠,٣٢٠	قروض
٤٢٧,٨٩٤	٤٨٩,٤٢٠	سحوبات على المكشوف
٣٦٤,٨٥٩	٢٤٣,٥٢٤	إيصالات أمانة
١٢,٤١١,٣٣٨	١٣,١٥٠,٧٦٠	كمبيالات مخصومة
(٧٢٤,٥٤١)	(٧٣٣,٧٣٧)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
١١,٦٨٦,٧٩٧	١٢,٤١٧,٠٢٣	

١٠ القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي (تابع)

٢٠٢٥	٢٠٢٦	
ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
٨٣,١٥٥	٥٩,٤٢٥	التمويل الإسلامي
١٠٢,٧٦٢	١٠٣,٢٤٣	المرابحة
١٨٥,٩١٧	١٦٢,٦٦٨	الإجارة
(٣,٣٦٩)	(٢,٣٩٧)	دخل مؤجل
١٨٢,٥٤٨	١٦٠,٢٧١	
(١١,٨٦٣)	(١١,٨١٧)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
١٧٠,٦٨٥	١٤٨,٤٥٤	صافي التمويل الإسلامي
١٢,٩٢٧,٩٢٦	١٣,٦٣١,٥٨٢	القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

١١ أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة

صنفت المجموعة الاستثمارات التالية في أدوات حقوق الملكية وصندوق الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث إنها تعتبر استثمارات تخطط المجموعة للاحتفاظ بها على المدى البعيد لأسباب استراتيجية. يوضح الجدول أدناه القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

٢٠٢٥	٢٠٢٦	
ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
٣٣,٧٨٦	٣١,٠٥٠	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٣٩٢,٩٠٣	٣٩٢,٧١٩	استثمارات في أسهم مدرجة
٢,٧٠٥	٧٥٠	استثمار في أسهم غير مدرجة
٤٢٩,٣٩٤	٤٢٤,٥١٩	استثمار في صندوق استثماري غير مدرج
٣٦٥,٢٥٣	٣٦٤,٢٤٤	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٧٩٤,٦٤٧	٧٨٨,٧٦٣	استثمار في أسهم خاصة غير مدرجة

١٢ أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة

يوضح الجدول أدناه الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي تحتفظ بها المجموعة في نهاية فترة التقرير. وتحتفظ المجموعة بهذه الأوراق المالية الاستثمارية بمتوسط عائد يتراوح بين ٢,٦٪ إلى ٨,٦٪ سنوياً (٢٠٢٥: ٢,٦٪ إلى ٨,٦٪ سنوياً). في حين تحمل الأذونات النقدية مُعدل فائدة يتراوح بين ٣,٨٪ و ٤,٥٪ سنوياً (٢٠٢٥: ٣,٩٪ و ٤,٥٪ سنوياً).

٢٠٢٥	٢٠٢٦	
ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
١,٥٩٨,٦٤٨	١,٦٥٠,٠٠٩	استثمار في أدوات الدين
٩٨٠,٤١٩	٩٢٠,١٨٢	استثمارات في صكوك إسلامية
١,٠٥٧,٣٣١	١,٧٣٠,٠١٥	أذونات نقدية
٣,٦٣٦,٣٩٨	٤,٣٠٠,٢٠٦	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(١٧,٨٩٠)	(١٧,٦٤٠)	
٣,٦١٨,٥٠٨	٤,٢٨٢,٥٦٦	

١٣ ودائع العملاء

٢٠٢٥	٢٠٢٦	
ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
٢,٦٩٢,٨٠٠	٢,٩٠٨,٠٤٢	حسابات جارية
٤٧١,٠٥٦	٣٢١,٠١٠	حسابات توفير
١٢,٤٦٧,٢٩٣	١٢,٨٦٧,٧٨٧	ودائع لأجل
٢٧٥,٢٢١	٢٨٧,٦٧٣	أخرى
١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٦,٣٨٤,٥١٢	

١٤ رأس المال

يتكون رأس المال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من ١,٧٣٧,٣٨٣,٠٥٠ سهماً بقيمة درهم واحد لكل سهم (٢٠٢٥: ١,٧٣٧,٣٨٣,٠٥٠ سهماً بقيمة درهم واحد لكل سهم). ويحق لكل حامل سهم من الأسهم المدفوعة بالكامل التصويت بصوت عن كل سهم، كما أن له الحق في الحصول على توزيعات أرباح.

١٥ أدوات الشق الأول

أصدر البنك في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥ سندات الشق الأول من رأس المال ("سندات رأس المال") بقيمة بلغت ١٢٥ مليون دولار أمريكي (٤٥٩,١٢٥ مليون درهم إماراتي). تُعد هذه السندات الرأسمالية دائمة وتحمل معدل فائدة ثابت يعاد تحديده كل ست سنوات. تعد سندات الشق الأول من رأس المال دائمة وثانوية وبدون ضمان. ويجوز للبنك اختيار عدم دفع فوائد بناءً على تقديره الخاص، وهذا من جملة شروط أخرى. ولا يحق لحامل تلك السندات الرأسمالية المطالبة بالفائدة، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد الفائدة حدثاً من أحداث التعثر في السداد. ويحق للبنك المطالبة بهذه السندات الرأسمالية في ٢٣ يونيو ٢٠٢٦. وفي كل تاريخ دفع فائدة بعد ذلك، شريطة استيفاء شروط معينة.

١٦ احتياطات أخرى

كانت الحركات في الاحتياطات خلال الفترة على النحو التالي:

احتياطي قانوني	احتياطي إعادة تقييم الاستثمار	احتياطي انخفاض القيمة - عام	الإجمالي	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٣٦٧,٠٠٨	(٣١,١٤٥)	-	٣٣٥,٨٦٣	٢٠٢٦
-	(٣,٧٩٤)	-	(٣,٧٩٤)	كما في ١ يناير (مدققة)
-	-	١٠,٢٦٤	١٠,٢٦٤	الدخل الشامل الأخر
-	٢,٢١٨	-	٢,٢١٨	الحركة في احتياطي انخفاض القيمة
-	-	-	-	المحول إلى الأرباح المحتجزة
٣٦٧,٠٠٨	(٣٢,٧٢١)	١٠,٢٦٤	٣٤٤,٥٥١	كما في ٣١ مارس (غير مدققة)
٣٣٧,٥٣٠	(٤٨,٣٥٨)	-	٢٨٩,١٧٢	٢٠٢٥
-	(٢,٠٩٣)	-	(٢,٠٩٣)	كما في ١ يناير (مدققة)
-	(٥٠,٤٥١)	-	(٥٠,٤٥١)	الدخل الشامل الأخر
٣٣٧,٥٣٠	-	-	٢٨٧,٠٧٩	كما في ٣١ مارس (غير مدققة)



١٧ صافي دخل الفوائد والدخل من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في		
٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥	دخل الفوائد
ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	قروض وسحوبات على المكشوف
١٧٣,٢٥٤	١٦٣,٣٩٥	أدوات دين
٣٧,٣٢٢	٢٦,٣٦٠	إيداعات لدى بنوك
٥,٠٢٠	١٦,٥٨٤	قروض مقدمة إلى البنوك
١٦,٨٧١	١٢,٣٨٧	كمبيالات مخصومة
٢,٦٥٤	٣,٥٩٦	أخرى
٢,٥٧٠	٣,٣٧٥	
٢٣٧,٦٩١	٢٢٥,٦٩٧	
		الدخل من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,٠٨٨	٢٠,١٠٥	مربحة
٢,٠٠١	٤,٧٩٤	إجارة
١١,٣٤٠	٨,٥٤٢	صكوك إسلامية
١٤,٤٢٩	٣٣,٤٤١	
٢٥٢,١٢٠	٢٥٩,١٣٨	إجمالي دخل الفوائد والدخل من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية
		مصروفات الفائدة
(١٢٤,٢٥٥)	(١١٢,٢٩٥)	ودائع العملاء
(١٥,٨٠١)	(١٦,٧٨٣)	قروض من بنوك
(٥٧٧)	(٦١٠)	أخرى
(١٤٠,٦٣٣)	(١٢٩,٦٨٨)	الإجمالي
		توزيعات على مودعي الودائع الإسلامية
(٦,٩٦٦)	(٢٦,٧١٤)	ودائع إسلامية للعملاء
(٢٠٠)	(٥,٥٣٥)	ودائع استثمارية إسلامية من بنوك
(٧,١٦٦)	(٣٢,٢٤٩)	
(١٤٧,٧٩٩)	(١٦١,٩٣٧)	إجمالي مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية

١٨ دخل تشغيلي آخر، بالصافي

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في		
٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥	أرباح صرف العملات الأجنبية
ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	صافي أرباح/(خسائر) من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٣,٠٦٤	١٤,٣٥٢	أرباح من بيع عقارات
١,٣٨٠	(٨,٤٠٢)	أخرى
-	٥٨,٥٥٠	
١,١١٥	٢٨٨	
٥,٥٥٩	٦٤,٧٨٩	

١٩ صافي عكس انخفاض قيمة الأصول المالية

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦
ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)
(٧٥,٤٢٤)	(١٤٥)
٧,٢٤٩	٤,٧٢٩
(٦٨,١٧٥)	٤,٥٨٤

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للسنة، بعد خصم المعكوسات
صافي المبالغ المستردة مقابل شطب القروض

٢٠ ضريبة الشركات

تستحق ضريبة الدخل للفترة المرحلية بالاستناد إلى معدل ضريبة الدخل الفعلي السنوي المتوقع بنسبة ٨,٦٪ (٢٥:٢٠:٨,٨٪).

٢١ ربحية السهم الأساسية والمخفّضة

تحتسب ربحية السهم بقسمة أرباح الفترة العائدة للمالكين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المُصدرة خلال الفترة كما يلي:

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦
(غير مدققة)	(غير مدققة)
٤١,٧٠٨	٤٧,٥٩٩
١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣
٠,٠٢٤	٠,٠٢٧

أرباح الفترة العائد إلى ملاك البنك (ألف درهم إماراتي)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المُصدرة (العدد بالآلاف)
ربحية السهم الأساسية والمخفّضة (بالدرهم الإماراتي)

٢٢ الالتزامات المحتملة والارتباطات

٢٠٢٥	٢٠٢٦
ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)

اعتمادات مستندية وضمانات:

٤,٣٧٦,٠٦٠	٤,٨٦٩,٩٩٥
٦٢٣,٤٩٦	٦١١,٦٩٦
٤,٩٩٩,٥٥٦	٥,٤٨١,٦٩١
٣,٠٧١,٧٧٠	٢,٩٦٧,٤٥٥
٤٤,٨٣٦	٥٠,٧٢١
٣,١١٦,٦٠٦	٣,٠١٨,١٧٧

ضمانات
اعتمادات مستندية

التزامات أخرى:

التزامات القروض
التزامات رأسمالية

٢٣ النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله في بيان التدفقات النقدية الموجز الموحد من المبالغ التالية:

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦
ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)
١,١٦٠,٤٧٩	١,٨١٠,١٩٩	٧٧٣,٧٠٦
١,٠٢٨,٣٢٨	١,٣٨٩,٩٧٠	١,٤٤٧,٢٥٩
٨١٥,٣٦٠	١,٠٥٧,٣٣١	١,٧٣٠,٠١٥
٣,٠٠٤,١٦٧	٤,٢٥٧,٥٠٠	٣,٩٥٠,٩٨٠
(٦٨٣,٥٠٣)	(٧٧٤,٢٥٠)	(٥٠٣,١٩٥)
(٥٠٨,٤٦٨)	(١,٢٤٣,٢١٤)	(١,٢٣٥,٦٧٦)
(٢٦٩,٩٦٦)	(٩٥٢,٧٨٠)	(٧٣٣,٠٦٥)
١,٥٤٢,٢٣٠	١,٢٨٧,٢٥٦	١,٤٧٩,٠٤٤

مبالغ نقدية وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
استثمارات في أدوات الدين

ناقصاً: احتياطي قانوني لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
ناقصاً: أرصدة مستحقة من البنوك ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ٩٠ يوماً أو أكثر
ناقصاً: أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ٩٠ يوماً أو أكثر

٢٤ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

(أ) تيرم المجموعة معاملات مع شركات ومنشآت ينطبق عليها تعريف الأطراف ذات العلاقة الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ "إفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة". تتمثل الأطراف ذات العلاقة في الشركات الخاضعة للملكية و/أو إدارة و/أو سيطرة مشتركة ومساهمها وموظفي الإدارة العليا. تتم المعاملات مع الشركات الزميلة والأطراف ذات العلاقة الأخرى تقريباً بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع عملاء وأطراف خارجيين.

(ب) فيما يلي أرصدة الأطراف ذات العلاقة في نهاية فترة التقرير:

٢٠٢٥	٢٠٢٦	البندود
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	%
(مدققة)	(غير مدققة)	
		شركة زميلة
		قروض وسلفيات للعملاء
٣,١٥٥	٣,١٥٥	
١٢	١١	ودائع العملاء
		موظفي الإدارة العليا (بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة)
		قروض وسلفيات للعملاء
٢٦,٦٩١	٢٩,٠٥٨	٧,٣- ٣,٧
١٣,٥٥٢	١٦,٣٦٣	٤,٥- .
		أطراف أخرى ذات علاقة
		ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
٢٣٩,٤٨٥	٢٣٩,٩٢٨	٥,٧- .
٨٨,٨٤٩	٧٠,٤٨٢	-
		ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك
٣,٣٣٦	١٢,٩٧٥	
		قروض وسلفيات
٨٢,٠٤٤	٨٤,٦٠١	
		ودائع العملاء
٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥	٦
		سندات رأس مال الشق الأول

(ج) فيما يلي المعاملات الهامة المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة خلال الفترة:

فترة الثلاثة أشهر المنتهية في

٢٠٢٥	٢٠٢٦
٣١ مارس	٣١ مارس
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
(غير مدققة)	(غير مدققة)
٢٩٣	٣٠٠
٣٨٣	١٤٣
٣,٢٤٩	٣,٤٩٥
٨٥٧	٧٤٩
٢١,٨٣٧	٢٣,٥٦٤
١٠,٢١٤	١٥,٠٨٠

موظفي الإدارة العليا (بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة)

دخل الفوائد

مصروفات الفوائد

أطراف أخرى ذات علاقة

دخل الفوائد

نعويضات موظفي الإدارة العليا

مكافآت ومصروفات أعضاء مجلس الإدارة

٢٥ القطاعات التشغيلية

تحدد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية حول مكونات المجموعة التي تخضع للمراجعة المنتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة بهدف تخصيص الموارد لكل قطاع وتقييم أدائه. تنقسم القطاعات التشغيلية للمجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ إلى ما يلي:

- الخدمات المصرفية للشركات؛
- الخدمات المصرفية للأفراد؛
- الخزينة؛
- العقارات؛
- أخرى

٢٥ القطاعات التشغيلية (تابع)

فيما يلي معلومات عن القطاعات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بشأن القطاعات الخاضعة للتقرير عن الفترتين المنتهيتين في ٣١ مارس ٢٠٢٦ و ٣١ مارس ٢٠٢٥:

الخدمات المصرفية					
للشركات	للأفراد	الخزينة	العقارات	أخرى	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ (غير مدققة)					
٦٢,٥٣٣	١١,٣٧٦	٢٠,٣٥١	٨٩٤	٩,١٦٧	١٠٤,٣٢١
صافي دخل الفوائد					
٤٣,٢٨٢	٧٤	٢٣٥	٧٩٢	(٥٦٨)	٤٣,٨١٥
صافي الرسوم والعمولات والدخل التشغيلي الأخر					
١٠٥,٨١٥	١١,٤٥٠	٢٠,٥٨٦	١,٦٨٦	٨,٥٩٩	١٤٨,١٣٦
مصرفيات عمومية وإدارية					
(٦٦,٧٠٢)	(٢٠,٣٠٧)	(١٠,٣٧٣)	(٢,٣٣٤)	(٩١٣)	(١٠٠,٦٢٩)
خسائر ومخصصات انخفاض القيمة،					
٦,٤٦١	(١,٤١٩)	(٤٥٨)	-	-	٤,٥٨٤
بالصافي					
٤٥,٥٧٤	(١٠,٢٧٦)	٩,٧٥٤	(٦٤٨)	٧,٦٨٦	٥٢,٠٩١
أرباح/(خسائر) الفترة					
كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦ (غير مُدققة)					
١٤,٥٩٦,٩٧٩	١,٠٦٩,١٠٥	٥,٥٤٦,٨٦٩	٨٣,٨٨٠	٧٩٨,٩٣٦	٢٢,٠٩٥,٧٦٩
الأصول					
١٣,٨٢٣,٦٧٥	٣,٠٠٨,٠٣٥	١,٤٧٩,٨٥٩	-	٤٠٧,٠٠٣	١٨,٧١٨,٥٧٢
الالتزامات					
الخدمات المصرفية					
للشركات	للأفراد	الخزينة	العقارات	أخرى	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ (غير مدققة)					
٦٦,٩٧٩	٨,٦٥٠	٢١,٠٠٧	٥٦٦	-	٩٧,٢٠٢
صافي دخل الفوائد					
٥٠,٩١٧	٣٧	٦٦	٥٨,٨٣٧	-	١١٠,٤٥١
صافي الرسوم والعمولات والدخل التشغيلي الأخر					
١١٧,٨٩٦	٨,٦٨٧	٢١,٦٦٧	٥٩,٤٠٣	-	٢٠٧,٦٥٣
مصرفيات عمومية وإدارية					
(٦١,٦٥٦)	(٢٠,٢٩٠)	(٩,٧٢٤)	(٢,١٠١)	-	(٩٣,٧٧١)
خسائر ومخصصات انخفاض القيمة،					
(٧١,٤٢٤)	٣,٨٥٦	(٦٠٧)	-	-	(٦٨,١٧٥)
بالصافي					
(١٥,١٨٤)	(٧,٧٤٧)	١١,٣٣٦	٥٧,٣٠٢	-	٤٥,٧٠٧
أرباح/(خسائر) الفترة					
كما في ٣١ مارس ٢٠٢٥ (غير مُدققة)					
١٤,٢١٥,٢٧٠	٩٧٥,٥١٦	٤,٤٢١,٧٢٦	٢٩٢,٨٠٠	٦٧١,٨٢٤	٢٠,٥٧٧,١٣٦
الأصول					
١٢,٥٦١,٤٥٣	٣,١٩٩,١٦٠	١,٣٥٢,٠٧٨	٢٧٤	٣٧٤,٦٤٨	١٧,٤٨٧,٦١٣
الالتزامات					

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول كيفية تحديد المجموعة للقيمة العادلة لمختلف الأصول المالية والالتزامات المالية.

١-٢٦ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يتم قياس بعض الأصول المالية والالتزامات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية كما يلي:

- إن القيمة العادلة لكافة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تستند إلى أسعار العرض المدرجة في سوق نشط؛
- تستند القيمة العادلة لجميع استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة وصناديق الاستثمار غير المدرجة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل أساسي إلى أسلوب التقييم القائم على نهج السوق باستخدام السعر/القيمة الدفترية لمضاعفات في صفقات مماثلة أو سابقة؛ تُعتبر مضاعفات السعر/القيم الدفترية والمعاملات السابقة مدخلات غير ملحوظة. يتم احتساب القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عن طريق أخذ حصة متناسبة من القيمة العادلة لأصولها (العقارات) والالتزامات؛ ومضاعفات السعر/القيم الدفترية.
- تحتسب القيمة العادلة لجميع المشتقات باستخدام التدفقات النقدية المخصومة. يتم إجراء تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحى العائد المطبق طوال مدة الأدوات للمشتقات غير الاختيارية ونماذج تسعير الخيارات للمشتقات الاختيارية. وتقاس المشتقات باستخدام المعدلات المدرجة ومنحنيات العائد المستمدة من المعدلات المدرجة التي تطابق تواريخ استحقاق العقود.

يلخص الجدول التالي القيمة العادلة للأدوات المالية للمجموعة وفقا لتسلسل القيمة العادلة:

المستوى ٣		المستوى ٢		المستوى ١	
٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
٣٩٢,٩٠٣	٣٩٢,٧١٩	-	-	٣٣,٧٨٦	٣١,٠٥٠
٢,٧٠٥	٧٥٠	-	-	-	-
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر					
٣٦٥,٢٥٣	٣٦٤,٢٤٤	-	-	-	-
-	-	١,٦٩٢	١,٥٩٦	-	-
-	-	٦,٨٢١	٤,٨١٦	-	-

المستوى ٣: الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣، والتي تستند بصورة أساسية على مدخلات غير ملحوظة.

تشمل أساليب التقييم المطبقة مضاعفات السعر إلى القيمة الدفترية التي تتراوح بين ٠,٨١x إلى ١,٣١x للمنشآت العاملة في الخدمات المالية (٢٠٢٤: تتراوح بين ٠,٨١x إلى ١,٢٢x) ومضاعفات قائمة على الإيرادات (قيمة المنشأة/الإيرادات) تتراوح من ٣,٤٩x إلى ٢٩,٥x للاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، إضافة إلى نهج صافي قيمة الأصول للاستثمارات العقارية.

تم تحديد القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة المتبقية باستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تُعتبر طريقة التقييم مناسبة لأنها تعكس القيمة الحالية للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل، وتتوافق مع افتراضات المشاركين في السوق. تشمل المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل الخصم.

لم تكن هناك تحويلات بين المستويات ١ و ٢ و ٣ خلال الفترتين المنتهيتين في ٣١ مارس ٢٠٢٦ و ٢٠٢٥.

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

١-٢٦ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر (تابع)

مطابقة قياسات القيمة العادلة للأصول المالية بحسب المستوى الثالث

٢٠٢٥	٢٠٢٦	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
(مدققة)	(غير مدققة)	
٢٧٥,٣٥٧	٧٦٠,٨٦١	الرصيد في بداية الفترة/السنة
٣٦٤,٠٠٠	-	إضافات خلال الفترة
-	(٤٢٣)	استيعادات خلال الفترة
(١,٧٩٦)	(١٤١)	العائد على رأس المال
١٠٥,٧٩٠	(١,٠٠٩)	إجمالي الخسائر في الأرباح أو الخسائر
١٧,٥١٠	(١,٥٧٥)	إجمالي (الخسائر)/الأرباح في الدخل الشامل الآخر
٧٦٠,٨٦١	٧٥٧,٧١٣	الرصيد في نهاية الفترة/السنة

يتم تصنيف الالتزامات المالية المقاسة لاحقاً بالقيمة العادلة ضمن المستوى ٢ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. لا توجد التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

تتعلق جميع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (استثمارات مدرجة أو غير مدرجة) المحتفظ بها في نهاية الفترة والمدرجة كتغيرات في "احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات".

٢-٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية المُسجَّلة بالتكلفة المطفأة

يرى أعضاء مجلس الإدارة أن القيم الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية المعترف بها بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة، باستثناء ما هو مبين أدناه:

القيمة العادلة		القيمة الدفترية		
٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
إماراتي	إماراتي	إماراتي	إماراتي	
(مدققة)	(غير مدققة)	(مدققة)	(غير مدققة)	
٣,٦٨٤,٧٢٧	٤,٢٥٠,١٥٢	٣,٦١٨,٥٠٨	٤,٢٨٢,٥٦٦	أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة

تعتبر الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة أدوات مُدرجة ومصنفة على أنها بالمستوى ١ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسعار السوق المدرجة غير المُعدَّلة.

٢٧ إدارة رأس المال

تتوافق أهداف وسياسات إدارة رأس المال للمجموعة مع الأهداف والسياسات التي تم الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

رأس المال التنظيمي

يحتسب البنك معدل كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. فيما يلي مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة في نهاية فترة التقرير بموجب قاعدة بازل ٣:

٢٠٢٥	٢٠٢٦	
ألف درهم إماراتي (مدققة)	ألف درهم إماراتي (غير مدققة)	
٢,٤٥١,٦٦٧	٢,٤٨٤,٦٦٦	رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول
٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥	رأس مال الشق الأول الإضافي
٢١١,١٣٤	٢١٨,٨٤٨	رأس مال الشق الثاني
٣,١٢١,٩٢٦	٣,١٦٢,٦٣٩	إجمالي قاعدة رأس المال
١٦,٨٩٠,٧٤٧	١٧,٥٠٧,٨٠٤	مخاطر الائتمان
٩٦,٠٠٢	١٠٠,٣١٨	مخاطر السوق
١,١٦٩,٤٧٠	١,١٧١,٢٥٠	المخاطر التشغيلية
١٨,١٥٦,٢١٩	١٨,٧٧٩,٣٧١	إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر
%١٣,٥٠	%١٣,٢٣	نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول
%١٦,٠٣	%١٥,٦٨	نسبة رأس مال الشق الأول
%١٧,١٩	%١٦,٨٤	نسبة إجمالي رأس المال

٢٨ اعتماد البيانات المالية الموجزة الموحدة والأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة ووافق على إصدارها بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٢٦.

لم تقع أي أحداث موجبة للتعديل أو أي أحداث أخرى جوهرية غير موجبة للتعديل خلال الفترة ما بين تاريخ التقرير وتاريخ اعتماد هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة.

مسرد الاختصارات

كاريبي انتيجوا للتنمية المحدودة	ACADL
الكاريبي للتطوير المحدودة	ACDL
درهم الإمارات العربية المتحدة	AED
الخليجية للاستثمارات العقارية ذ.م.م	AKPI
أرزاق القابضة (شركة خاصة ش.م.خ)	ARZAQ
الشق الأول الإضافي	AT1
بازل ٣: الإطار التنظيمي الدولي للبنوك	Basel III
جزر العذراء البريطانية	BVI
البنك التجاري الدولي ش.م.ع	CBI
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	CBUAE
شهادات إيداع	CDs
مقايضة التعثر الائتماني	CDS
الرئيس التنفيذي	CEO
حقوق الملكية العادية الشق الأول	CET1
مركز دبي المالي العالمي	DIFC
خسائر الائتمان المتوقعة	ECL
معدل الفائدة الفعلي	EIR
ربحية السهم	EPS
يورو	EUR
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	FVTOCI
القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	FVTPL
جنيه إسترليني	GBP
معياري المحاسبة الدولي	IAS
مجلس معايير المحاسبة الدولية	IASB
معايير المحاسبة الدولية	IASs
الشركة الدولية للوساطة المالية ذ.م.م	IFB
لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية	IFRIC
المعيار الدولي للتقارير المالية	IFRS
المعايير الدولية للتقارير المالية	IFRSs
ين ياباني	JPY
الخسائر الناتجة عن التعثر	LGD
شركة ذات مسؤولية محدودة	LLC
المرجان للعقارات ذ.م.م	MURJAN
الدخل الشامل الآخر	OCI
احتمالية التخلف عن السداد	PD
الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية	POCI
هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة	SCA
لجنة تفسيرات المعايير	SIC
الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان	SICR
الدفعات الحصرية للمبالغ الأساسية والفوائد على المبالغ الأساسية المستحقة	SPPI
منشأة ذات غرض خاص	SPV
الشق الثاني	T2
مجلس التعاون الخليجي	the GCC
الإمارات العربية المتحدة	the UAE
الولايات المتحدة الأمريكية	the USA
تكامل العقارية ذ.م.م	TRE
دولار أمريكي	USD